الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

20 **ربيع ثاني** 1440 –27 **ديسمبر** 2018

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

«حقوق الإنسان»: غياب مدونتي الجرائم والعقوبات والأحوال الشخصية استغل في الإساءة للمملكة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 20 ربيع ثاني 1440هـ - 27 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4616695

الدمام – رحمة ذياب |منذ 7ساعات في 26 ديسمبر 2018 -اخر تحديث في 26ديسمبر 2018 / 19:21
قالت هيئة حقوق الإنسان، إن «عدم وجود مدونة شاملة للجرائم والعقوبات ومدونة للأحوال الشخصية أدى إلى ظهور اجتهادات استغلت في محاولة الإساءة إلى ملف حقوق الإنسان» في المملكة، مؤكدة ضرورة الإسراع في إصدار مدونة الأحكام القضائية التي صدر في شأنها أمر ملكي يقضي بتكوين لجنة مختصة في إعداد مشروع هذه المدونة.
وكشفت هيئة حقوق الإنسان إن معاناتها مع تأخر ردود بعض الجهات الحكومية على استفساراتها ماتزال مستمرة، وعدت التأخر «إحدى صعوبات العمل الحقوقي» في المملكة، مشيرة إلى عدم وضوح البيانات والمعلومات المطلوبة أحياناً.
إلا أن الهيئة، التي أكملت الأسبوع الماضي 13 عاماً من عمرها، أقرت في تقرير أصدرته أخيراً (اطلعت عليه «الحياة»)، بوجود «تحسن ملحوظ» في تعاون بعض الجهات معها.
وأبانت أنه لتخطي صعوبة الحصول على معلومات إحصائية؛ تم توقيع مذكرة تفاهم مع الهيئة العامة للإحصاء، إلا أن الصعوبة تكمن في الحصول على المعلومات من جهات حكومية، إضافة إلى أن عدم وجود إدارات خاصة لحقوق الانسان في جميع الجهات الحكومية يعتبر صعوبة تواجه العاملين في الهيئة، مقترحة إنشاء إدارات حقوقية في الجهات الحكومية، وأن ترتبط كل إدارة في المسؤول الأول بالجهاز، وتكون ضابط اتصال مع الهيئة.
وعاتبت «حقوق الإنسان»، بعض وسائل الإعلام المحلية، مؤكدة أهمية تحققها من صحة معلوماتها، خصوصاً المتعلقة في حقوق الإنسان، وضرورة نشر الردود على ما ينشر في الصحف في المكان والمساحة نفسهما، داعية وسائل الإعلام إلى مراعاة أن هذه القضايا قد تكون محل تحقيق، أو ماتزال أحكاماً قضائية ابتدائية، وعلى الجهات الحكومية المعنية المبادرة في توضيح الحقيقة عاجلاً.
وأشارت الهيئة إلى تحسن طرأ على السجون من واقع زيارات قامت بها العام الماضي، مقارنة في العام الذي قبله، لافتة إلى تميز مباني عدد من السجون لناحية تصميمها الهندسي وأجنحة النزلاء فيها، وتلبيتها البرامج الاصلاحية، وتمكين بعض الموقوفين من الخروج مدة محددة لحضور مناسبات الزواج أو العزاء أو زيارة الوالدين في المنزل، والسماح لبعضهم بإكمال دراستهم الجامعية بعدما كانت تقتصر على الثانوية والتدريب المهني.
ولفت إلى أنها رفعت توصيات لتحسين أحوال السجون عموماً، منها «مراجعة قرار تحديد الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف، للحد من التوقيف الاحتياط الذي يعتبر سبباً لاكتظاظ السجون أحياناً، واستخدام التدابير غير الاحتجازية والعدالة التصالحية ليكون مبدأً في العدالة الجنائية، من خلال سرعة اصدار نظام العقوبات البديلة، وأهمية مراجعة مشروع النظام في إطار المعايير الدولية المتعلقة في التدابير غير الاحتجازية، والأخذ بأفضل التجارب الدولية.«
واقترحت «حقوق الإنسان» أيضاً الحد من التوسع في حبس المدين، خصوصاً في ظل محدودية أثر الحبس في الوفاء بالدين، إضافة إلى مراجعة الأنظمة واللوائح والقرارات والتعليمات المتعلقة في السجن والتوقيف وإنشاء نظام إلكتروني موحد يربط بين جهات الضبط الجنائي والنيابة العامة والمحاكم والسجون، لضمان متابعة إجراءات الموقوفين والمحكومين، وتيسير تبادل المعلومات والبيانات، والحد من أسباب تجاوزهم لمدد التوقيف أو عقوبة السجن، ووضع دليل موحد للسجون ودور التوقيف، يتضمن القواعد والإجراءات والتدابير والحقوق والواجبات وخطط الطوارئ وتزويد السجناء به.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الشورى» يطالب «العدل» بتوظيف النساء .. و«الصحة» بالشفافية والمساءلة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 20 ربيع ثاني 1440هـ - 27 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4616793

لرياض – نجود سجدي | منذ 3 ساعات في 27 ديسمبر 2018 - اخر تحديث في 27 ديسمبر 2018 / 01:03
طالب مجلس الشورى السعودي وزارة العدل بزيادة عدد الوظائف الإدارية التي تخصصها للنساء في المحاكم وكتابات العدل، بما يتناسب وحاجاتها واختلاف تخصصاتها.
ودعت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية خلال جلسة أمس (الأربعاء)، الوزارة إلى نشر مجموعات الأحكام القضائية تباعاً، وعدم تأخيرها، والتنسيق مع الجهات المختصة لعقد دورات تثقيفية للمقبلين على الزواج، من الذكور والإناث.
وطالبت تضمين تقريرها المقبل بيانات توضح أعداد القضاة العاملين خارج المحاكم وإدارة التفتيش القضائي، والعمل الذي يباشرونه، وأيضاً دعتها إلى تضمين تقريرها المقبل عدد القضاة المعينين خلال عام التقرير، ومعالجة أسباب عدم التعيين على الوظائف القضائية الشاغرة.
وفي شأن آخر، أوصت اللجنة الصحية في المجلس وزارة الصحة بالإسراع في إنجاز السجل الصحي الوطني لجميع الأمراض في المملكة، وضمان مسؤوليتها المباشرة عن الرعاية الصحية الأولية وإعداد الكوادر الطبية لذلك في ظل التحول المؤسسي المقبل. وطالبت الوزارة ببناء نظام حوكمة فعال يضمن الشفافية، والعدالة، والمُساءلة، ويوفر المعلومات المالية، ويحدد المسؤوليات الإدارية، وينشُر التقارير الرقابية ضمن مشروع التحول المؤسسي، وتكوين الشركات الحكومية.
ودعت اللجنة، الوزارة إلى وضع المعايير التشغيلية للمستشفيات، ومقارنتها في مقدمي الخدمة بالقطاعات الصحية الأخرى، بالتعاون مع وزارة المالية، وتكثيف جهودها في مجال الكشف المبكر عن الأمراض، وتسهيل الفحص الدوري للمواطنين، خصوصاً كبار السن.
من جهته أبدى عضو مجلس الشورى اللواء عبدالهادي العمري أسفه على حال مستشفيات وزارة الصحة ومستشفيات القطاعات العسكرية التي تهرول إلى استقطاب وتوظيف الأجانب على حساب أبناء الوطن.
وأضاف أن الاحصاءات تشير إلى وجود الالاف من أبناء وبنات الوطن العاطلين، ومازالت مستشفياتنا في وزارة الصحة والقطاعات العسكرية تحتفي بالاجانب وتجدد عقودهم.
وتساءل العمري ما الهدف من استقطاب مثل هذا الاعداد من الاجانب وتجاهل أبنائنا؟
وأشار الى أنه صدرت أوامر سامية بإيقاف تجديد العقود لمن انتهى عقده من الاجانب، لكن ما نراه اليوم ازدياد هذه الاعداد وترقيتها والاحتفاء بها.
وأضاف أن مستشفيات الخدمات الطبية في وزارة الدفاع ووزارة الحرس الوطني ووزارة الداخلية أسوأ حالا وأسرع إلى استقطاب وتوظيف الاجانب على حساب أبناء الوطن.
وأوضح لم أر في تقرير وزارة الصحة ما يهدف إلى رفع معاناة البطالة للخريجين من الشباب في كافة التخصصات، ولم تذلل الصعوبات أمام تعيين الكفاءات الطبية السعودية من الخريجين داخليا او خارجيا.
وأشار الى اننا لم نلمس على ارض الواقع استغلال هذه الموارد الوطنية برغم من وجود هدف استراتيجي من ضمن أهداف التحول الوطني للوزارة وهو تحسين كفاءة استخدام وانفاق الموارد المتاحة، اذ غاب عن الوزارة أهم الموارد المتاحة وهم شباب وشابات الوطن الذين اصبحوا بعد سنوات تحصيلهم عاطلين بائسين.
وأضاف على صعيد مرضى التوحد فيوجد في المملكة١٥٠ ألف حالة من الاطفال، وهذه الإحصائية منذ وقت مضى فالاعداد الان تفوق بكثير ولم تقم الوزارة بإنشاء مراكز التوحد حسب الأمر السامي.

وذكر لا تزال الوزارة تعاني من عدم انجاز طموحات المواطنين والمرضى على أرض الواقع. فالخدمات الصحية ومرافقها لمرضى الحالات النفسية والادمان لازالت دون المأمول، وأضاف أن هؤلاء المرضى يمتد بهم الانتظار لسنوات ليتم قبولهم وتقديم الخدمة لهم فضلا عن سوء منشآتها وتردي خدماتها.

الخدمة المدنية: إنهاء إجراءات التقاعد في يوم واحد بدلاً عن ثلاثة أشهر

المصدر: جريدة الرياض الخميس 20 ربيع ثاني 1440هـ - 27 ديسمبر 2018م
http://www.alriyadh.com/1727830

أكد وكيل وزارة الخدمة المدنية للتحول الرقمي م. فيصل باخشوين أن خدمة "التزام" التي أطلقتها وزارة الخدمة المدنية عبر الشراكة الاستراتيجية مع برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّر) والتي تهدف إلى تحقيق الربط الإلكتروني بينها وبين قواعد البيانات المركزية للجهات الحكومية لتبادل بيانات الموارد البشرية وتصحيحها تساهم بشكل كبير في تحسين وتسريع إجراءات العمل ومنها تسريع إجراءات نهاية الخدمة سواء بالتقاعد أو الاستقالة لتصبح خلال يوم واحد بدلاً من ثلاثة إلى أربعة أشهر قبل إطلاق خدمة التزام .وبين باخشوين أن من أهم أعمال واختصاصات وزارة الخدمة المدنية حفظ وصيانة بيانات الموظفين والوظائف على مستوى القطاع العام المدني وتوفيرها بشكل صحيح لصانع القرار؛ مشيراً الى أن هناك توجيها من المقام الكريم لكافة الجهات الحكومية بتوفير بيانات مواردها البشرية لوزارة الخدمة المدنية لتتمكن من ممارسة مهامها وأنشطتها بشكل تام لدعم الجهات الحكومية، حيث تمكّن هذه الخدمة الجهات الحكومية من إرسال بيانات مواردها البشرية بشكل إلكتروني آمن واستبدال العمل الورقي السابق والطرق التقليدية عبر الأقراص الممغنطة وغيرها، وهذا ما يمكّن الجهات الحكومية من إرسال بيانات مواردها البشرية بشكل ميسر وصحيح يضمن دقتها واستدامتها، لخدمة مايقارب مليوناً ومئتي ألف موظف.

قفزات رقمية قلّصت من الإجراءات وأسهمت في تقليل مُدد التقاضي محاكم الأحوال الشخصية أصدرت 75 ألف حكم.. ومكة المكرمة تتصدر

المصدر: جريدة الرياض الخميس 20 ربيع ثاني 1440هـ - 27 ديسمبر 2018م
http://www.alriyadh.com/1727841

كشفت منصة ذكاء الأعمال في وزارة العدل، عن إصدار محاكم الأحوال الشخصية في المملكة أكثر من 75 ألف حكم، منذ بداية العام الهجري الجاري 1440هـ.

وشهد المرفق العدلي أخيراً قفزات رقمية قلّصت من الإجراءات، بما يسهم في تقليل مُدد التقاضي، إلى جانب القرارات الصادرة عن معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني؛ التي تهدف إلى الحفاظ على الأسرة واستقرارها.
وبدأت وزارة العدل التطبيق التجريبي لمشروع "محكمة بلا ورق" في محاكم الأحوال الشخصية، وذلك في محكمة الرياض، وسبق ذلك إطلاق الوزارة مشروع الربط الإلكتروني بين محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الاستئناف (استئناف بلا ورق)، لانتقال القضية إلكترونياً بشكل كامل، وهو ما يختصر نحو 30 يوماً عن السابق في إجراءات العمل، الأمر الذي أسهم في سرعة إنجاز قضايا المستفيدين.
واشتملت قائمة القضايا التي صدرت فيها الأحكام على دعاوى نكاح وفرقة، ونفقات وما يلحق بها، وحضانة وزيارة، وقسمة التركات، والأوقاف والوصايا، ودعاوى القاصرين ومن في حكمهم، والطلبات العارضة المتعلقة بدعاوى الأحوال الشخصية، وغيرها من الدعاوى.
وبالعودة إلى الأحكام، فقد تصدرت محاكم منطقة مكة المكرمة القائمة بـ 22348حكماً، تليها الرياض بـ17091 حكماً، ثم الشرقية بـ9771 حكماً، فيما سجلت محاكم منطقة المدينة المنورة 5345 حكماً، ومنطقة عسير 5251 حكماً.
وجاءت منطقة القصيم في المرتبة السادسة بـ 3959 حكماً، تليها منطقة جازان بـ3436 حكماً، ثم تبوك بـ2187 حكماً، ثم حائل بـ1633 حكماً، فالجوف بـ 1370 حكماً، في حين سجلت محاكم نجران 1026 حكماً، والباحة 991 حكماً، والحدود الشمالية 770 حكماً أقل المناطق في قائمة الأحكام الصادرة خلال الفترة.

«نزاهة» تنقذ 250 موقعاً من اللصوص و30 مليون م 2 بوثائق مشبوهة

أحالت التجاوزات إلى محاكم الاستئناف لمعاقبة المتورطين

المصدر: جريدة المدينة الخميس 20 ربيع ثاني 1440هـ - 27 ديسمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/606367

المدينة - جدة

A A

كشفت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» عن أنها رصدت خلال العام الجاري تعديات على أكثر من 250 موقعا من أراضي الدولة في عدد من المناطق، وأنها تعمل حاليا على استرداد تلك المواقع من المعتدين، والتنسيق مع إمارات المناطق، فيما سيتم تطبيق الإجراءات النظامية بحق المعتدين.

وأوضحت «نزاهة» في تقرير، حصلت عليه «المدينة»، أنها رصدت تجاوزات في بعض جهات توثيق الأراضي، ووصلت مساحات الأراضي التي طالتها تلك التجاوزات إلى أكثر من 30 مليون متر مربع خلال عام 2018.

وأشارت إلى أنها أحالت تلك الوثائق لمحاكم الاستئناف المتخصصة لإكمال اللازم نحوها، والعمل على معاقبة المسؤولين والموظفين المتورطين في تلك التجاوزات.

يذكر أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تضطلع بعدد من الاختصاصات والمهام من أبرزها :التحري عن أوجه الفساد المالي والإداري، وتطوير الأنظمة واللوائح والسياسات لمنع الفساد، وكذلك نشر الوعي بمفهوم الفساد وبيان أفكاره، إلى جانب تعزيز مكانة المملكة دوليا في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد.

انخفاض وفيات حوادث المرور 33 ٪ والإصابات 21%

في خطوة لافتة تؤكد نجاح الجهود المبذولة للحد من الحوادث

المصدر: جريدة المدينة الخميس 20 ربيع ثاني 1440هـ - 27 ديسمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/606357

واس - الرياض

انخفضت الوفيات والإصابات الناجمة عن الحوادث المرورية في المملكة خلال العامين الماضيين 1438 / 1439هـ، حيث أظهرت إحصاءات الإدارة العامة للمرور انخفاضا ملموسا في الوفيات والإصابات الناجمة عن الحوادث المرورية، وذلك في خطوة لافتة تؤكد نجاح الجهود المبذولة للحد من الحوادث المرورية.

وقد بلغت نسبة الانخفاض 33% للوفيات و21 % للإصابات، وسجلت أعداد الوفيات انخفاضا من 9031 وفاة في عام 1437هـ إلى 6025 وفاة في عام 1439 هـ، كما انخفضت أعداد الإصابات الناجمة عن الحوادث المرورية من 38120 في عام 1437 هـ إلى 30217 في عام 1439هـ.

وتعزى هذه النتائج التي تحققت بفضل الله ثم بفضل الدعم المباشر من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية - حفظه الله - إلى العمل المنسق بين القطاعات ذات العلاقة كافة.

وتشمل هذه الجهود ضمان حصول مصابي الحوادث على الرعاية الطبية المثلى في وقت قياسي التي من ضمنها برامج إعادة التأهيل.

وتحققت هذه النتائج بفضل مجهودات وزارة الداخلية بعد فضل الله في رفع مستوى الضبط المروري بنسبة تجاوزت 60 % مقارنة بالسنوات السابقة مما نتج عنه ارتفاع في مستوى الالتزام باستخدام حزام الامان بنسبة تجاوزت 95% في المدن التي ترصد فيها هذه المخالفة آلياً، إضافة إلى انخفاض نسبة مرتكبي المخالفات المؤثرة على السلامة المرورية من 33 % إلى 20 % من إجمالي عدد المخالفين، كما قامت القطاعات الهندسية بجهود مميزة تمثلت في رفع مستوى السلامة على الطرق من قبل وزارة النقل من خلال عدة مبادرات مختصة بسلامة الطرق ومعالجة 48 % من المواقع الخطرة داخل المدن من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية.

تقنية جدة توظف 1032 خريجا

المصدر: جريدة الوطن الخميس 20 ربيع ثاني 1440هـ - 27 ديسمبر 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=356240&CategoryID=5

جدة: سعود المولد 26-12-2018 11:25 PM
وظّفت كلية التقنية بمحافظة جدة 1032 متدربا من خريجيها خلال الفصل التدريبي الأول من هذا العام، وذلك في عدد من شركات القطاع الخاص في مختلف التخصصات التقنية والإدارية التي تدرس في الكلية.
وقال عميد الكلية المهندس عبدالرحمن السريعي، إن «التوظيف كان لمرحلتي الدبلوم والبكالوريوس في أكثر من 27 شركة، وذلك خلال لقاءات التوظيف المجدولة على مدار العام التدريبي، والتي تشمل مقابلات شخصية، واختبارات تحريرية، وتوقيع العقود فورا للمقبولين.«
وأضاف، إن «الرواتب تراوح بين 5100 و6900 ريال، إضافة إلى الحوافز الأخرى، مثل بدل سكن وبدل مواصلات وتأمين طبي ودورات تدريبية وغيرها.«
وأوضح السريعي، أن «الكلية أقامت ورش عمل خلال الفصل الأول، تضمنت البرامج التشجيعية التي تقدمها قطاعات الأعمال، وآليات التهيئة لسوق العمل.«
وذكر عميد كلية التقنية بمحافظة جدة أن «أكثر من 202 متدرب في مختلف التخصصات تم إلحاقهم بهذا البرنامج خلال الفصل التدريبي الأول، إضافة إلى الزيارات الميدانية القصيرة التي تقوم بها الأقسام التدريبية مع المتدربين إلى كثير من الشركات والمصانع للاطلاع عن كثب على تفاصيل الإنتاج والأداء».

462طفلا تعرضوا للإيذاء من آبائهم

المصدر: جريدة الوطن الخميس 20 ربيع ثاني 1440هـ - 27 ديسمبر 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=356187&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي 27-12-2018 12:06 AM
أوضح تقرير إحصائي حديث صادر عن السجل الوطني المتخصص في رصد حالات الإيذاء والإهمال ضد الأطفال، المسجلة في القطاع الصحي خلال عام 1438/ 1439، أن أكثر المعتدين على الأطفال من ذوي القرابة، حيث أوضح أن الآباء والأمهات هم الشريحة الكبرى من المعتدين على أطفالهم.
كشف تقرير إحصائي حديث صادر عن السجل الوطني المتخصص في رصد حالات الإيذاء والإهمال ضد الأطفال المسجلة في القطاع الصحي خلال عام 1438-1439هـ عن أكثر المعتدين على الأطفال من جانب القرابة، حيث أوضح أن الآباء والأمهات هم الشريحة الكبرى من المعتدين على أطفالهم.
الإهمال يتصدر
بلغ عدد حالات الأطفال المعنفين من آبائهم 462 حالة، وتنوع هذا الاعتداء والعنف بين الجسدي والنفسي والإهمال، حيث شكل الاعتداء الجسدي 90 حالة، أما حالات الإيذاء النفسي من الوالدين ضد الأبناء فبلغ عددها 87 حالة، فيما يخص حالات الإهمال التي تعرض لها الأبناء من الوالدين بلغ عددها 219 حالة.
الاعتداء من الرعاة الآخرين

ركز التقرير على خصائص المعتدين جنسيا على الأطفال، حيث أوضح أن 66 حالة اعتداء جنسي تم رصدها وكان أغلب المتورطين فيها هم الرعاة الآخرون من غير الأقارب كالمعلمين والعمالة المنزلية وأصدقاء الأسرة وزوج الأم وزوجة الأب وكانت تلك الاعتداءات بنسبة 38.%

الأطفال السعوديون أكثر تعرضا للإيذاء

أبان التقرير - الذي اطلعت «الوطن» على نسخة منه - أن الأطفال السعوديين شكلوا معظم حالات الإيذاء المسجلة في السجل الوطني حيث بلغ عددهم 588 طفلا بنسبة 87 % ويرجع السبب إلى أن فرق الحماية تتبع لمنشآت صحية حكومية وعسكرية، وفيما يخص الأطفال المقيمين بلغ عددهم 88 طفلا بنسبة 13 % وذلك لأنهم يلجؤون لقطاعات صحية خاصة، حيث كانت نسبة الذكور 46 % وبلغت نسبة الإناث 54.%

الحالات الصحية للأطفال

كشف التقرير عن الحالات الصحية للأطفال قبل حدوث الإيذاء لهم، أن 419 حالة مسجلة كانت لأطفال متعافين بمعنى لم يكونون يعانون من إعاقات أو أمراض مزمنة، في المقابل تعرضت 21 حالة من الأطفال للإيذاء وهم مصابون بأمراض مزمنة و12 حالة لأطفال تعرضوا للإيذاء وهم معاقون جسديا وذهنيا، بينما سجلت 187 حالة لأطفال لم تذكر حالتهم الصحية قبل تعرضهم للإيذاء.

نظام لحماية الطفل

أكد الباحث الاجتماعي عبدالرحمن الحسن لـ»الوطن» أن حالات إيذاء الأطفال صدر فيها لائحة تنفيذية تضم نظاما خاصا لحماية الطفل وتشتمل هذه اللائحة على عدة بنود وضعت من خلالها عقوبات لمن يعرض الطفل للاعتداء، موضحا أن هناك آلية عمل لدى الجهات المختصة في رصد هذه الحالات خصوصا تلك التي يستقبلها القطاع الصحي. وبين أن الإيذاء د يكون جسديا أو جنسيا أو عاطفيا، إضافة إلى إهمال الطفل واستغلاله من قبل أحد والديه أو الشخص الذي يشرف على رعايته، مشيرا إلى أن السجل الوطني لحالات إيذاء وإهمال الأطفال يعد أول سجل إلكتروني وطني لتسجيل هذا النوع من الحالات في المملكة، وتم إطلاقه تحت إشراف إدارة برنامج الأمان الأسري الوطني .

آلية عمل السجل الوطني

01توثيق حالات إيذاء الطفل من قبل الفرق المعتمدة في القطاع الصحي

02تصميم البرمجيات حيث يتيح هذا النظام لخمسة مستويات من المستخدمين الدخول والتعامل معه ضمن صلاحيات متباينة تشمل:

المسجل الوطني

مسجل القطاع

المسجل العام

المستخدم العام

الباحث

03التحقق من الحالات

04 سرية وخصوصية المعلومات

ترقُّب رسوم الوافدين

المصدر: جريدة المدينة الخميس 20 ربيع ثاني 1440هـ - 27 ديسمبر 2018م *
https://www.al-madina.com/article/606302

«إبراهيم محمد باداود

ضمن برنامجها المخصص لتحقيق التوازن المالي بدأت المملكة منتصف عام 2017م في تحصيل رسوم على المرافقين للعمالة المقيمة داخل الوطن، وتهدف هذه المبادرة إلى تشجيع توطين الوظائف من خلال سد فجوة التكلفة بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة في القطاع الخاص، كما تساهم تلك المبادرة في استقطاب وإبقاء ذوي الكفاءات المتميزة من تلك العمالة، ولاسيما أن 85% من العمالة الوافدة مؤهلاتهم العلمية أقل من الثانوية إضافة إلى حصر ومعرفة أعداد تلك العمالة بشكلٍ واضح، ودعم خزانة الدولة، إذ يتوقع أن تُحقِّق تلك الرسوم خلال عام 2019م إيراداً يُقدَّر بـ56, 4مليار ريال، وخفض الضغط على البنية التحتية، وكذلك خفض التحويلات النقدية إلى الخارج، وقد ساهمت تلك الرسوم وما رافقها من حملات لتصحيح أوضاع المخالفين من خلال حملة (وطن بلا مخالف) إلى رحيل عدد من الوافدين، مما أدى إلى تدني إيجار المساكن وشغور بعض الوحدات السكنية والمحال التجارية في بعض المدن.

لا أحد يستطيع أن ينكر دور العمالة الأجنبية في حياتنا الاجتماعية حتى أصبحت جزءاً أساسياً منها، خصوصاً وأن منهم من نشأ وترعرع وأصبح لديه أسرة في هذا الوطن، وهو لا يعرف غيره، وتلك المبادرة من شأنها أن تساهم في التمييز بين هؤلاء وبين أولئك الذين يقيمون بصورةٍ غير نظامية، ويعملون بشكلٍ غير قانوني، وينتشرون في بعض المدن ليُنافسوا العمالة النظامية، غير أن الإشاعات تتوالى منذ فترة طويلة بشأن تلك الرسوم سواء بالإلغاء أو التعديل، وفي كل مرة يتم التصدي لها من قِبَل الجهات الحكومية ونفيها.

رسوم الوافدين الهدف منها تحقيق مصلحة الوطن والمواطنين، وقد أكد معالي وزير التجارة والاستثمار في أحد البرامج التلفزيونية التي أذيعت مؤخراً أن هناك دراسة بهذا الشأن ستُعرض على مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وستصب في مصلحة الوطن والمواطن، وقبل هذا التصريح أوضح معالي وزير المالية في كلمته التي ألقاها في الجلسة الافتتاحية لملتقى ميزانية السعودية 2019م بمشاركة عدد من الوزراء بأنه لا يوجد توجُّه لتغيير المقابل المالي على رسوم الوافدين، لافتاً إلى أن الحكومة تُراجع دورياً بشكلٍ عام مبادرات برنامج التوازن المالي، وفي حال تبيَّن أن المبادرات لم تُحقِّق المستهدف منها تجري مراجعتها، وفي الشهر الماضي نفى معالي وزير العمل والتنمية الاجتماعية صحة ما يتم تداوله بشأن تثبيت المقابل المالي للعمالة الوافدة وإلغائه عن المرافقين.

علينا أن لا نلتفت لمثل تلك الإشاعات، والتي تسعى إلى الإثارة والبلبلة، وأن نتأكد بأن تلك المبادرات إنما هي في مصلحة الوطن والمواطنين، وأن الدولة تحرص على دراسة ومراجعة كل ما يُطرح بشكلٍ عام، وهي أدرى بما يساهم في تحقيق الأهداف المأمولة، وذلك وفق رؤية المملكة 2030.

تدريس القانون تعزيز لثقافة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الخميس 20 ربيع ثاني 1440هـ - 27 ديسمبر 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=38116

هادي اليامي

تكتسب قضية تثقيف المجتمع بمبادئ حقوق الإنسان أهمية كبرى، لا سيما في هذا العصر الذي أصبح فيه العالم قرية صغيرة، تؤثر كل دولة فيه على محيطها، وتتأثر به، سلبا وإيجابا، كما أن معرفة أفراد المجتمع بحقوقهم وواجباتهم تؤدي دون شك إلى معرفتهم بما لهم وما عليهم، إضافة إلى غرس الشعور بالمسؤولية تجاه حقوق الأفراد والمصالح العامة، وهو ما يؤدي بدوره إلى تعزيز مشاعر الانتماء، والتعود على احترام الكرامة الإنسانية، والإيمان بقيم المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، وحث الجميع على تبادل الاحترام وزيادة التعاون والمساعدة الجماعية، والتأقلم مع حاجات بعضهم البعض وحقوقهم، كما يقودهم إلى قبول التعايش والحرص على التوصل إلى صيغ تشاركية مناسبة ومتجددة تضمن توازن المصالح، والعمل المشترك لتحقيق الصالح العام، والنأي عن اللجوء إلى أي من أساليب العنف التي تصادر حريات الناس جميعا، وتتسبب في إحداث فتن داخلية وإيجاد حالة من عدم الاستقرار.

لذلك كله، استبشر المجتمع السعودي بالخطوة التي خطتها وزارة التعليم بإدراج مادة مبادئ القانون لطلاب المرحلة الثانوية (مقررات) بدءا من الفصل الدراسي المقبل، وهو القرار الذي يتوافق مع مبادئ الدين الإسلامي الحنيف الذي ركز في كثير من آياته على تعزيز تلك المفاهيم، مؤكدا تكريم الله -عز وجل- للإنسان على كثير ممن خلق، وتحريم الاعتداء على ماله وعرضه ودمه، كما يتوافق تماما مع مضامين رؤية المملكة 2030، التي نادت صراحة في كثير من بنودها بتطوير المجتمع، وزيادة تعريف أفراده بثقافة الحق والواجب، وهذا التوجه الحكيم لن يكون قادرا على تحقيق أهدافه وبلوغ غاياته، إذا ما اقتصر نظر أبنائنا على ثقافة حقوق الإنسان على أنها مجرد مادة دراسية، بل ينبغي التعامل معها على أنها رسالة حضارية وثقافية، لا يكفي فقط اجتيازها وتحقيق النجاح فيها، بل من الأهمية استيعابها وفهم كافة ما ورد فيها، وهذه مهمة ينبغي أن تشارك فيها -إضافة إلى وزارة التعليم وإدارات التعليم التابعة لها- كل فئات ومؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام بمختلف أنواعها، إضافة إلى المساجد والمؤسسات الدينية، حتى نستطيع الوصول إلى المرحلة التي نجزم فيها أن هذه الثقافة الأصيلة قد وصلت إلى كافة صور حياتنا العملية، ونفذت إلى جميع أوجه الممارسات الشخصية والمهنية والثقافية والاجتماعية والمدنية.

من الضروري ملاحظة أن ذريعة انتهاك حقوق الإنسان ظلت هي المنفذ الذي تحاول عبره بعض المنظمات الدولية النيل من بلادنا، لتحقيق أهداف هي أبعد ما تكون عن الإنسانية، بل حاولت تلك الجهات استخدامها كأداة لبلوغ أهدافها، وربما كان غياب التأصيل الحقيقي الفعلي لثقافة حقوق الإنسان هو الذي أغرى تلك المنظمات على المضي في مساعيها المتكررة، لذلك فإن القرار الأخير بإدراج هذا المقرر ضمن المناهج الدراسية من شأنه أن يعزز ثقافة الحقوق في المجتمع وانتشارها بين كافة الأفراد، إضافة إلى ضمان وجود أجيال مشبعة بالثقافة القانونية قادرة على تقديم صورة حضارية عن المملكة، من خلال الالتزام التام بحقوق الغير وعدم التعدي عليها. فضلا عن المساهمة في تنمية الشخصية الإنسانية وازدهارها بأبعادها المختلفة، عبر ترسيخ الإحساس بالكرامة والحرية والمساواة والعدل الاجتماعي.

كذلك فإن من الفوائد العديدة التي سوف تنتج حتما عن تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع زيادة وعي الجمهور، رجالا ونساء، بالحقوق والواجبات الأساسية، بما يسهم في تحويلها إلى حقيقة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية، ورفع قدرة المجتمع على الدفاع عنها، وصيانتها والنهوض بها على جميع المستويات .

ولا ينبغي تجاهل أن مراعاة حقوق الغير ومكتسباته هي أقصر الطرق إلى نبذ دعوات الإقصاء، وصيانة التعدد والتنوع الثقافي، وإثراء ثقافة الحوار والتسامح المتبادل ورفض التعصب، وإكساب المجتمع مناعة قوية ضد خطاب الكراهية.

كذلك من الضرورة بمكان الانتباه إلى أن خطوات التحديث التي شهدها مجتمعنا السعودي، لا سيما القرارات التي تصب في صالح تمكين المرأة، مثل السماح لها بقيادة السيارة، والانطلاق في مجالات العمل التجاري، تستلزم زيادة ثقافة أفراد المجتمع بحقوق الإنسان، وإيضاح أن العنف الأسري الذي تتعرض له بعض فئات المجتمع، لا سيما النساء، يتعارض مع

مبادئ حقوق الإنسان، إضافة إلى نقطة أخرى في غاية الأهمية، وهي أن تعدد مصادر المعرفة الحديثة، مثل وسائل التواصل الاجتماعي وانتشار الفضائيات وثورة المعلومات، تتطلب تحصين المجتمعات العربية والمسلمة من محاولات التدليس والتزييف التي تمارسها بعض الجهات في إطار غزو ثقافي منظم، والزعم بوجود حريات وحقوق إضافية للإنسان، لم يرد ذكرها في أي من الكتب السماوية أو الأعراف أو التقاليد، وتتناقض في الوقت ذاته مع الفطرة السليمة، مثل الحرية الجنسية وحرية الشذوذ والحق في الإلحاد، وهذه المحاولات الهدامة تتطلب منا نشر الثقافة الصحيحة لحقوق الإنسان، ونبذ كافة ما يتعارض مع تعاليم ديننا وتقاليد مجتمعنا وقيمنا التي لا مساومة عليها.

الكرة باتت الآن -في تقديري الخاص- في ملعب مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات المهتمة بصيانة وتعزيز حقوق الإنسان، للقيام بالواجبات المرجوة منها، وتكثيف جهودها في توعية المجتمع، ليس عبر وضع الملصقات الإعلانية التقليدية أو الإعلانات في الصحف ووسائل الإعلام، ولكن عبر خطوات وطرق غير تقليدية، بما يسهم في غرس هذه الثقافة في وجدان الناس وعقولهم، ولا بأس من الاستعانة بخبراء متخصصين في الحملات الإعلامية، بهدف لفت أنظار العامة، ومن ثم استغلال ذلك الاهتمام لبلوغ الأهداف .

وكذلك لا بد من استثمار العاطفة الدينية المتجذرة في الشعب السعودي، وأن يبذل أئمة المساجد والخطباء والدعاة جهودا للإسهام في تعزيز الثقافة الحقوقية، باعتبارها جزءا أصيلا من تراثنا الإسلامي الثري.

كاريكاتير

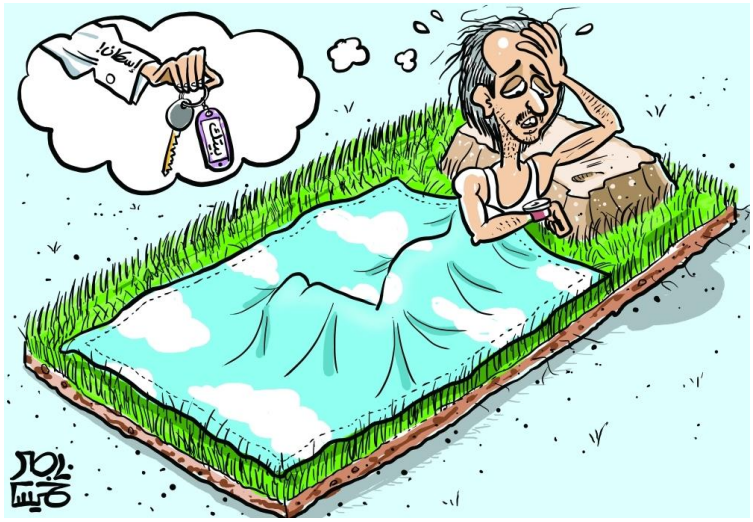

المصدر: جريدة الحياة الخميس 20 ربيع ثاني 1440هـ - 27 ديسمبر 2018م

http://www.alhayat.com/article/4616781

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 20 ربيع ثاني 1440هـ - 25 ديسمبر 2018م

http://www.aleqt.com/2018/12/26/article_1513366.html